No. 47990*

Turkey
and
Lebanon

Agreement between the Government of the Republic of Turkey and the Government of the Republic of Lebanon on the mutual abolition of visas (with annexes). Ankara, 11 January 2010

Entry into force: *27 May 2010 by notification, in accordance with article 16*

Authentic texts: *Arabic, English and Turkish*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Turkey, 26 November 2010*

*No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.

Turquie
et
Liban

Accord entre le Gouvernement de la République turque et le Gouvernement de la République du Liban relatif à la suppression mutuelle des visas (avec annexes). Ankara, 11 janvier 2010

Entrée en vigueur : *27 mai 2010 par notification, conformément à l'article 16*

Textes authentiques : *arabe, anglais et turc*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Turquie, 26 novembre 2010*

* *Numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier. Les textes réproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.*

الملحق I

لائحة بالوثائق الصالحة الخاضعة لنظام الإعفاء من التأشيرة فيما يخص المواطنين الأتراك الذين سوف يسافرون إلى لبنان:

جوازات السفر الدبلوماسية
جوازات السفر الخاصة
جوازات الخدمة
جوازات السفر العادية
وثائق سفر البحارة
وثائق سفر أفراد طاقم الطائرات

الملحق II

لائحة بالوثائق الصالحة الخاضعة لأنظمة الإعفاء من التأشيرة فيما يخص المواطنين اللبنانيين الذين سوف يسافرون إلى تركيا:

جوازات السفر الدبلوماسية
جوازات السفر الخاصة
جوازات الخدمة
جوازات السفر العادية
وثائق سفر البحارة
وثائق سفر أفراد طاقم الطائرات.

الآخر بنماذج عن وثائقه الجديدة ستين يوماً قبل تنفيذ هذه التعديلات التي تدخل حيز التنفيذ طبقاً للأصول القانونية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 16 من هذه المذكرة.

المادة 14

يسوّى أي اختلاف ناشئ عن تطبيق الأحكام المنصوص عليها أعلاه عبر المشاورات أو القنوات الدبلوماسية.

المادة 15

يُعقد هذا الاتفاق لمدة غير محدودة ويمكن للطرفين المتعاقدين نقضه في أي وقت. يبقى الاتفاق نافذاً بعد انقضاء ستة (6) أشهر على إشعار أحد الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر خطياً عبر القنوات الدبلوماسية عن نيته بإنهاء الاتفاق.

المادة 16

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ مباشرة بعد اتمام الطرفين الاجراءات الداخلية اللازمة وحصول آخر إبلاغ بينهما بأن الاجراءات الضرورية قد تمت.

حرر في انقرة بتاريخ 11 كانون الثاني 2010 في اللغات العربية والتركية والإنكليزية ولكل منها الحجية عينها. وفي حال الاختلاف في لتفسير، يعتمد النص الإنكليزي.

عن حكومة الجمهورية التركية
احمد داود اوغلو

وزير الخارجية

عن حكومة الجمهورية اللبنانية
علي الشامي

وزير الخرجية و المغتربين

المادة 8

إن التأشيرات المذيلة التي تنظم العمل، الدراسة، الأبحاث، المستوى العلمي، اجتماع عائلي وإقامة في أراضي كل من الطرفين المتعاقدين تكون خاضعة لأحكام التشريع الوطني للطرفين المتعاقدين.
تخضع شروط طلبات التأشيرات المذيلة (مكان تقديم الطلب، ضرورة تقديم مستندات ثبوتية، إلخ.) التي يتقدم بها مواطنو كل من الطرفين المتعاقدين، للتشريع الوطني لدى الطرفين المتعاقدين.

المادة 9

انطلاقاً من الحرص على المصالح ومكافحة الهجرة غير الشرعية والتوفيق بين الشؤون الأمنية في البلدين، يعمل الطرفان كل ما بوسعهما من أجل منع أي أشخاص غير مرغوب فيهم ومواطني دول ثالثة من الدخول على أراضي كل منهما.

المادة 10

يحق لكل من الطرفين المتعاقدين أن يرفض منح مواطني الطرف المتعاقد الآخر دخول أراضيه وأن يقصّر مدة إقامتهم في البلد من دون الحاجة إلى ذكر أي سبب لذلك.

المادة 11

يمكن لكل طرف متعاقد تعليق كامل هذا الاتفاق أو جزء منه بشكل مؤقت، في حالات استثنائية (أوبئة، كوارث طبيعية، لأسباب الأمن الوطني أو حماية النظام العام والصحة العامة إلخ..).

المادة 12

يشعر كل طرف متعاقد عبر القنوات الدبلوماسية الطرف المتعاقد الآخر بقراره بالتعليق في غضون أسبوع.

المادة 13

يتبادل الطرفان عبر القنوات الدبلوماسية نماذج عن الوثائق المنصوص عليها في الملحقين I و II. في حال أجرى أحد الطرفين المتعاقدين تعديلات على الوثائق المنصوص عليها في الملحقين I و II، يقوم الطرف المعني بتزويد الطرف المتعاقد

المادة 3

يُعفى من موجب التأشيرة مواطنو كل من الطرفين المتعاقدين الذين يحملون جوازات سفر دبلوماسية، جوازات خاصة، جوازات خدمة وجوازات عادية صالحة لدخول أراضي دولة الطرف المتعاقد الآخر ومغادرتها وعبورها والإقامة فيها وذلك لفترة لا تتعدى تسعين يوماً خلال اي فترة ستة أشهر اعتباراً من أول دخول وذلك على المراكز والدوائر الحدودية كافة. إن إقامة مواطني أي من الطرفين المتعاقدين على أراضي الطرف المتعاقد الآخر التي تزيد عن الفترة المحددة أعلاه (90 يوماً)، تكون خاضعة للتشريع الوطني لدى الطرف الآخر.

المادة 4

على مواطني كل من الطرفين المتعاقدين الراغبين في الإقامة في أراضي الطرف المتعاقد الآخر لفترة تتجاوز فترة الإعفاء من التأشيرة (90 يوماً) أن يتقدّموا بطلب التأشيرة المناسبة من بعثات الطرف المتعاقد الآخر الدبلوماسية والقنصلية.

المادة 5

تنطبق أيضاً فترة الإعفاء من التأشيرة المذكورة في الفقرة (3) من هذه المذكرة على مواطني الطرفين المتعاقدين العاملين في النقل الدولي للسلع والركاب مثل سائقي الشاحنات والباصات ومعاونيهم وأفراد طاقم الطائرات والبواخر المدنية التابعة للطرفين المتعاقدين.

المادة 6

يُعفى من موجب التأشيرة مواطنو كل من الطرفين المتعاقدين الذين يحملون جوازات سفر دبلوماسية، جوازات خاصة أو جوازات خدمة والمعينون لدى البعثات الدبلوماسية أو القنصلية أو لدى بعثات المنظمات الدولية في أراضي الطرف المتعاقد الآخر وذلك لدخول أراضي هذا الطرف المتعاقد الآخر ومغادرتها وعبورها طوال فترة مهامهم.

المادة 7

تسري أيضاً الأحكام المشار إليها أعلاه على أفراد عائلاتهم الحاملين جوازات سفر دبلوماسية، جوازات خاصة، جوازات خدمة وجوازات عادية صالحة.

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاق
بين
حكومة جمهورية تركيا
وحكومة الجمهورية اللبنانية
بشأن إلغاء موجب التأشيرة لمواطني الدولتين

إن حكومة جمهورية تركيا
وحكومة الجمهورية اللبنانية ،
المشار إليهما فيما يلي بالطرفين المتعاقدين،

إذ تحدوهما الرغبة في تعزيز العلاقات الثنائية الودية القائمة بين بلديهما،
ورغبة منهما في تسهيل إجراءات سفر مواطنيهما الحاملين جوازات سفر دبلوماسية، جوازات خدمة، جوازات خاصة أو جوازات سفر عادية،

قد اتفقتا على ما يلي:

المادة 1

يمكن لمواطني الجمهورية اللبنانية ومواطني جمهورية تركيا (المشار إليهما فيما يلي بـ"الطرفين المتعاقدين")، الذين يحملون وثيقة شرعية من الوثائق المدرجة في الملحقين I و II من هذه المذكرة، أن يدخلوا إلى أراضي الطرف المتعاقد الآخر ويعبروها (transit)، وأن يقيموا بشكل مؤقت فيها طبقاً للشروط المحددة في هذه المذكرة.

المادة 2

يمكن لمواطني كل من الطرفين المتعاقدين أن يدخلوا أراضي الطرف المتعاقد الآخر ويغادروها ويعبروها، مستخدمين لذلك النقاط الحدودية المعينة لحركة مرور الركاب الدولية. على مواطني كل من الطرفين المتعاقدين أن يلتزموا لدى عبورهم حدود الدولتين، القواعد والإجراءات المنصوص عليها في التشريع الوطني للطرف المتعاقد الآخر.

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF TURKEY AND THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF LEBANON ON THE MUTUAL ABOLITION OF VISAS

The Government of the Republic of Turkey and the Government of the Republic of Lebanon (hereinafter referred to as "The Contracting Parties");

Expressing mutual aspiration to promote the friendly relations between their two countries;

Desiring to facilitate mutual visits of their citizens, holders of diplomatic, service, special and ordinary passports;

Have agreed on the following:

Article 1

Nationals of the Republic of Turkey and the Republic of Lebanon, holding a valid document listed in Annexes 1 and 2 of this Agreement may enter into, exit from, transit through and stay temporarily in the territory of the other Contracting Party, in accordance with the conditions set in this Agreement.

Article 2

Nationals of each Contracting Party may enter into, exit from and transit through the territory of the other Contracting Party using the border crossings designated for international passenger traffic. While crossing the State borders, nationals of each Contracting Party are obliged to comply with the rules and procedures set forth in the national legislation of the other Contracting Party.

Article 3

Nationals of each Contracting Party holding valid diplomatic, special, service and ordinary passports shall be exempted from the visa requirement for entry into, exit from, transit through and temporary stay in the territory of the other Contracting Party for a period not exceeding 90 (ninety) days within any 6-month period, reckoned from the date of first entry on all entry positions designated for international passenger traffic. The stay in the territory of each Contracting Party by the nationals of the other Contracting Party over the period indicated above (90 days), is subject to the national legislation of the other Contracting Party.

Article 4

Nationals of each Contracting Party wishing to stay in the territory of the other Contracting Party beyond the period of visa exemption (90 days) shall apply for the relevant visas to the diplomatic and consular missions of the other Contracting Party.

Article 5

Visa exemption period indicated in article (3) of this Agreement shall also apply to the nationals of the Contracting Parties engaged in international transport of goods and passengers such as train, truck and bus drivers and co-drivers and crew members of civil aeroplanes, trains and ships of the Contracting Parties.

Article 6

Nationals of each Contracting Party holding valid diplomatic, special or service passports who are appointed to the diplomatic, consular missions or representations of international organizations accredited in the territory of the other Contracting Party, shall be exempted from visa requirement for entry into, exit from and transit through the territory of the other Contracting Party for the period of their assignments.

Article 7

The provisions mentioned above shall also apply to the members of their families holding valid diplomatic, special, service and ordinary passports.

Article 8

Annotated visas regulating work, study, research, education, family reunion and residence in the territory of the each Contracting Party are subject to the provisions of the national legislation of the Contracting Parties.

The application requirements for annotated visas (place of application, necessity of supportive documents etc.) by the nationals of each Contracting Party are subject to the national legislation of the Contracting Parties.

Article 9

In the spirit of safeguarding interests, combating illegal migration and accommodating security concerns of the two countries, both parties do their best to stop any undesired persons and third country citizens from entering each other's territory.

Article 10

Each Contracting Party has the right to deny the entry into its territory of the other Contracting Party nationals or shorten the period of their stay in the country, without mentioning any reason.

Article 11

Each Contracting Party may temporarily suspend this Agreement wholly or partially, under extraordinary circumstances (epidemic diseases, natural disasters, for the reasons of national security, protection of public order and public health, etc.)

Article 12

Each Contracting Party shall notify the other Contracting Party about its decision of suspension through diplomatic channels within 1 (one) week.

Article 13

The Contracting Parties shall exchange through diplomatic channels specimens of the documents stated in the Annex 1 and 2. In the event of a Contracting Party making changes to the documents stipulated in Annexes 1 and 2, the concerned party shall deliver the specimens of its new documents to the other Contracting Party 60 (sixty) days prior to the implementation of any such amendments, which shall enter into force in accordance with the same legal procedure prescribed under the second paragraph of Article (16) of this Agreement.

Article 14

Any dispute arising from the implementation of the above mentioned provisions shall be resolved through consultations or diplomatic channels.

Article 15

This Agreement is concluded for an indefinite period. The Contracting Parties may denounce this Agreement at any time. In that case, the Agreement shall remain in effect 6 (six) months after the date on which either Contracting Party notifies the other in written form through diplomatic channels of its intention to terminate the Agreement.

Article 16

This Agreement shall enter into force at the date of the reception of the last written notification on the fulfillment by the Parties of their internal procedures that are necessary for its entry into force.

Done in Ankara on the 11th of January, 2010, in two original copies in Turkish, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of any divergence of interpretation of the provisions of the present Agreement, the English text shall prevail.

For the Government of the
Republic of Turkey

Ahmet Davutoğlu
Minister of Foreign Affairs

For the Government of the
Republic of Lebanon

Ali Hussein El Shami
Minister of Foreign Affairs and Emigrants

Annex 1

List of the valid documents that are subject to visa free regime for the Nationals of the Republic of Turkey who will travel to Lebanon.

- Diplomatic Passports
- Special Passports
- Service Passports
- Ordinary Passports
- Seamen's Travel Document
- Aeroplanes Crew Travel Document
- Trains and Locomotives Crew Travel Document

Annex 2

List of the valid documents that are subject to visa free regulations for the Nationals of the Republic of Lebanon who will travel to Turkey.

- Diplomatic Passports
- Official Passports
- Ordinary Passports
- Seamen's Travel Document
- Aeroplanes Crew Travel Document
- Trains and Locomotives Crew Travel Document

[TURKISH TEXT – TEXTE TURC]

TÜRKİYE CUMHURİYETİ HÜKÜMETİ İLE LÜBNAN CUMHURİYETİ HÜKÜMETİ ARASINDA VİZELERİN KARŞILIKLI OLARAK KALDIRILMASINA DAİR ANLAŞMA

Türkiye Cumhuriyeti Hükümeti ile Lübnan Cumhuriyeti Hükümeti(bundan sonra "Akit Taraflar" olarak anılacaktır.);

İki ülke arasında dostane ilişkileri daha da geliştirmeyi karşılıklı olarak arzu ederek;

Diplomatik, hizmet, hususi ile umuma mahsus pasaport hamili olan vatandaşlarının birbirlerinin ülkesine seyahatlerini kolaylaştırmayı amaçlayarak;

Aşağıdaki hususlarda mutabık kalmışlardır:

MADDE 1

İşbu Anlaşmanın (1) ve (2) sayılı eklerinde belirtilen geçerli belge hamili olan Türkiye Cumhuriyeti ile Lübnan Cumhuriyeti vatandaşları, Anlaşmada belirtilen hükümler çerçevesinde, her bir Akit Tarafın ülkesine giriş-çıkış veya transit geçiş yapabilirler ve diğer Akit Tarafın ülkesinde geçici olarak kalabilirler.

MADDE 2

Her bir Akit Tarafın vatandaşları, diğer Akit Tarafın ülkesine uluslararası yolcu trafiği için belirlenmiş hudut kapılarından giriş-çıkış ve transit geçiş yapabilirler. Her bir Akit Tarafın vatandaşları, diğer Akit Tarafın ülkesinin hudut kapılarından geçiş yaparken bu ülkede yürürlükte bulunan mevzuata riayet etmek zorundadırlar.

MADDE 3

Her bir Akit Tarafın, geçerli diplomatik, hususi, hizmet ve umuma mahsus pasaport hamili olan vatandaşları, birbirlerinin ülkesine, uluslararası yolcu trafiği için belirlenmiş bütün giriş kapılarından, her altı ay içinde ilk giriş tarihinden itibaren 90 (doksan) günü aşmayan bir süre için veya transit geçiş maksadıyla vize almaları gerekmeden girebilirler ve diğer Akit Tarafın ülkesinde geçici olarak kalabilirler. Her iki Akit Taraf vatandaşlarının diğer Akit Tarafın ülkesinde 90 (doksan) günü aşan ikametleri bulundukları Akit Tarafın ülkesinde geçerli ulusal mevzuata tabidir.

MADDE 4

Her iki Akit Tarafın diğer Akit Tarafın ülkesinde 90 (doksan) günü aşacak bir süre için ikamet etmek isteyen vatandaşları diğer Akit Tarafın diplomatik ve konsolosluk temsilciliklerine vize başvurusunda bulunmalıdırlar.

MADDE 5

İşbu Anlaşmanın 3. (üçüncü) maddesinde belirtilen vize muafiyeti süresi, ticari mahiyette otobüs, kamyon ve benzeri bir ağır vasıta gibi araçların sürücüleri ve yardımcıları, uluslararası sefer yapan tren ve lokomotif mürettebatı, sivil uçak ile gemi mürettebatı gibi uluslararası yolcu ve mal nakliyesi yapan Akit Tarafların vatandaşları için de geçerlidir.

MADDE 6

Her bir Akit Tarafın diğer Akit Tarafın ülkesindeki diplomatik, konsolosluk veya uluslararası örgütler nezdindeki temsilciliklerine atanan diplomatik, hususi ve hizmet pasaportu hamili olan vatandaşları, görevleri müddetince, diğer Akit Tarafın ülkesine yapacakları giriş-çıkışlar ve transit geçişlerde vize almaktan muaftırlar.

MADDE 7

Yukarıda bahsigeçen hükümler, geçerli diplomatik, hususi, hizmet ve umuma mahsus pasaport hamillerinin aile fertlerini de kapsar.

MADDE 8

Diğer Akit Tarafın ülkesinde çalışma, araştırma, öğrenim, eğitim, aile birleşimi ve ikamet konularını düzenleyen özel meşruhatlı vizeler her bir Akit Tarafın ulusal mevzuatına tabidir.

Her bir Akit Tarafın vatandaşlarının özel meşruhatlı vize başvuru şartları (başvuru yeri, destekleyici belgelerin gerekliliği, vs...) her bir Akit Taraf ülkesinde geçerli ulusal mevzuatına tabidir.

MADDE 9

Akit Taraflar, kendi çıkarlarının muhafazası, yasadışı göçle mücadele ve her iki ülkeyi ilgilendiren ulusal güvenlik gerekçesiyle, arzu edilmeyen şahıs ve üçüncü ülke vatandaşlarını diğer Akit Tarafın ülkesine girişini engellemek için gerekli gayreti göstereceklerdir

MADDE 10

Her bir Akit Tarafın, herhangi bir neden göstermeden, diğer Akit Tarafın vatandaşlarının ülkeye girişini reddetme veya ikamet süresini kısaltma hakkı mahfuzdur.

MADDE 11

Her bir Akit Taraf, salgın hastalıklar, doğal afetler, ulusal güvenlik, kamu düzeni ve kamu sağlığını koruma ve benzeri olağanüstü durumlarda, geçici olarak işbu Anlaşmayı tamamen veya kısmen askıya alabilir.

MADDE 12

Askıya alma durumunda, her bir Akit Taraf diplomatik yollardan 1 (bir) hafta içerisinde diğer Tarafa bildirimde bulunacaktır.

MADDE 13

Akit Taraflar, işbu Anlaşmanın 1 ve 2 sayılı eklerinde kayıtlı belgelerin örneklerini diplomatik yollardan birbirlerine ileteceklerdir. Akit Taraflar, işbu Anlaşmanın 16. maddesinin ikinci paragrafında öngörülen yasal prosedür uyarınca, (1) ve (2) sayılı eklerde belirtilen belgelerde herhangi bir değişiklik olması durumunda, bu belgelerin örneklerini, sözkonusu belgeler kullanıma girmeden 60 (altmış) gün içerisinde diğer Akit Tarafa diplomatik yollardan ileteceklerdir.

MADDE 14

İşbu Anlaşmanın uygulanmasına ilişkin herhangi bir uyuşmazlık istişareler veya diplomatik yollarla çözülecektir.

MADDE 15

İşbu Anlaşma, süresiz olarak yapılmıştır. Akit Taraflardan biri Anlaşmayı herhangi bir zaman feshedebilir. Bu durumda, Anlaşma, diğer Akit Tarafın diplomatik yollardan yazılı olarak fesih bildirimini aldığı tarihi izleyen 6 (altı) ay boyunca yürürlükte kalacaktır.

MADDE 16

İşbu Anlaşma, Akit Tarafların Anlaşmanın yürürlüğe girmesi için gerekli iç prosedürlerin yerine getirildiğine ilişkin olarak birbirlerine yaptıkları bildirimlerin sonuncusunun alındığı tarihte yürürlüğe girecektir.

İşbu Anlaşma Ankara'da 11 Ocak 2010 tarihinde, Türkçe, Arapça ve İngilizce dillerinde, her metin aynı derecede geçerli olmak üzere, ikişer nüsha olarak imzalanmıştır. Anlaşmanın yorumlanmasında görüş ayrılıklarının ortaya çıkması halinde, İngilizce metin esas alınacaktır.

TÜRKİYE CUMHURİYETİ HÜKÜMETİ ADINA

Ahmet Davutoğlu
Dışişleri Bakanı

LÜBNAN CUMHURİYETİ HÜKÜMETİ ADINA

Ali Hussein El Shami
Dışişleri ve Göçmenler Bakanı

Ek 1

Lübnan'a seyahat edecek Türkiye Cumhuriyeti vatandaşları için vize muafiyeti kapsamında bulunan geçerli belgelerin listesi:
- Diplomatik pasaport
- *Hususi Pasaport*
- Hizmet Pasaportu
- Umuma Mahsus Pasaport
- Denizadamı cüzdanı
- Uçak mürettebatı için Seyahat Belgesi
- Tren ve Lokomotiflerde görevli Mürettebat için Seyahat Belgesi

Ek 2

Türkiye'ye seyahat edecek Lübnan Cumhuriyeti vatandaşları için vize muafiyeti kapsamında bulunan geçerli belgelerin listesi:
- Diplomatik pasaport
- Hususi Pasaport
- Umuma Mahsus Pasaport
- Denizadamı cüzdanı
- Uçak mürettebatı için Seyahat Belgesi
- Tren ve Lokomotiflerde görevli Mürettebat için Seyahat Belgesi

[TRANSLATION – TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE TURQUE ET LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE LIBANAISE RELATIF A LA SUPPRESSION MUTUELLE DES VISAS

Le Gouvernement de la République turque et le Gouvernement de la République libanaise (ci-après dénommés « les Parties contractantes »),

Exprimant leur aspiration mutuelle à développer les relations amicales entre leurs deux peuples,

Désireux de faciliter les déplacements de leurs citoyens titulaires d'un passeport diplomatique, de service, spécial ou ordinaire,

Sont convenus de ce qui suit :

Article premier

Les ressortissants de la République turque et de la République libanaise qui sont titulaires d'un document valide listé aux annexes 1 et 2 du présent Accord peuvent entrer sur le territoire de l'autre Partie contractante, le quitter, le traverser, et y séjourner temporairement, conformément aux conditions stipulées dans le présent Accord.

Article 2

Les ressortissants de chacune des Parties contractantes peuvent entrer sur le territoire de l'autre Partie contractante, le quitter et le traverser en passant par les postes frontières conçus pour le trafic international de passagers. Lors du passage des frontières des États, les ressortissants de chacune des Parties contractantes sont tenus de respecter les règlements et procédures stipulés dans la législation nationale de l'autre Partie contractante.

Article 3

Les ressortissants de chacune des Parties contractantes qui sont titulaires d'un passeport diplomatique, spécial, de service ou ordinaire valide sont exemptés de formalités de visa pour entrer sur le territoire de l'autre Partie contractante, le quitter et le traverser et y séjourner pendant une période n'excédant pas quatre-vingt-dix (90) jours au cours de toute période de six (6) mois, à compter de la date de la première entrée aux postes d'entrée conçus pour le trafic international de passagers. Le séjour des ressortissants de chacune des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante pendant la période indiquée ci-dessus (90 jours) est soumis à la législation nationale de cette autre Partie contractante.

Article 4

Les ressortissants de chacune des Parties contractantes qui souhaitent séjourner sur le territoire de l'autre Partie contractante au-delà de la période d'exemption de visa (90 jours) doivent demander les visas correspondants aux missions diplomatiques et consulaires de l'autre Partie contractante.

Article 5

La période d'exemption de visa visée à l'article 3 du présent Accord vaut également pour les ressortissants des Parties contractantes engagés dans le transport international de marchandises et de passagers, comme les conducteurs de trains, de camions et de bus, de même que pour les coéquipiers et les membres de l'équipage d'avions, de trains et de navires civils des Parties contractantes.

Article 6

Les ressortissants de chacune des Parties contractantes titulaires de passeports diplomatiques, spéciaux ou de service valides, qui sont affectés auprès de missions diplomatiques ou consulaires des Parties contractantes ou à la représentation d'organismes internationaux accrédités sur le territoire de l'autre Partie contractante seront exemptés des formalités de visas pour entrer sur le territoire de cette autre Partie contractante, le quitter et le traverser pendant la durée de leurs missions.

Article 7

Les dispositions mentionnées ci-dessus s'appliquent également aux membres de leurs familles titulaires de passeports diplomatiques, spéciaux, de service ou ordinaires valides.

Article 8

Les visas annotés délivrés pour le travail, les études, la recherche, l'enseignement, le rassemblement familial et la résidence dans le territoire de chacune des Parties contractantes sont soumis aux dispositions de la législation nationale des Parties contractantes.

Les formalités pour les demandes de visas annotés (lieu d'application, besoin de documents justificatifs, etc.) introduites par les ressortissants de chacune des Parties contractantes sont soumises aux dispositions de la législation nationale des Parties contractantes.

Article 9

Dans l'esprit de sauvegarder les intérêts, de lutter contre la migration illégale et de tenir compte des préoccupations de sécurité des deux pays, les deux Parties s'efforcent d'arrêter les personnes non désirées et les citoyens de pays tiers d'entrer sur leurs territoires respectifs.

Article 10

Chacune des Parties contractantes a le droit de refuser l'entrée sur son territoire aux ressortissants de l'autre Partie contractante ou de diminuer la durée de leur séjour dans le pays sans devoir motiver cette décision.

Article 11

Chaque Partie contractante peut suspendre temporairement l'application du présent Accord, dans sa totalité ou partiellement, en cas de circonstances extraordinaires (épidémies, catastrophes naturelles, pour des raisons de sécurité nationale, de protection de l'ordre public ou de la santé publique, etc.).

Article 12

Chacune des Parties contractantes doit notifier l'autre Partie contractante de sa décision de suspension, par la voie diplomatique et dans un délai d'une (1) semaine.

Article 13

Les Parties contractantes procèdent à un échange de spécimens de leurs documents visés aux annexes 1 et 2, par la voie diplomatique. Si l'une des Parties contractantes modifie la présentation des documents prévus aux annexes 1 et 2, la partie intéressée transmet des spécimens des nouveaux documents à l'autre Partie contractante soixante (60) jours avant l'application desdites modifications, qui entreront en vigueur conformément à la même procédure juridique prescrite au deuxième paragraphe de l'article 16 du présent Accord.

Article 14

Tout litige issu de l'application des dispositions mentionnées ci-dessus sera réglé par le biais de consultations ou par la voie diplomatique.

Article 15

Le présent Accord est conclu pour une période indéfinie, mais les Parties contractantes peuvent le dénoncer à tout moment. Dans ce cas, l'Accord restera en vigueur six (6) mois après la date à laquelle l'une des Parties contractantes aura notifié l'autre Partie contractante, par écrit et par la voie diplomatique, de son intention de le dénoncer.

Article 16

Le présent Accord entrera en vigueur à la date de réception de la dernière notification écrite sur l'accomplissement par les Parties des formalités respectives pour son entrée en vigueur.

FAIT à Ankara le 11 janvier 2010 en double exemplaire, en langues turque, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation des dispositions du présent Accord, le texte anglais prévaudra.

Pour le Gouvernement de la République turque :

AHMET DAVUTOGLU
Ministre des affaires étrangères

Pour le Gouvernement de la République libanaise :

ALI HUSSEIN EL SHAMI
Ministre des affaires étrangères et des émigrés

ANNEXE 1

Liste des documents valides soumis au régime d'exemption de visa pour les ressortissants de la République turque qui se rendent au Liban :

- Passeport diplomatique
- Passeport spécial
- Passeport de service
- Passeport ordinaire
- Document de voyage de marin
- Document de voyage des équipages d'avions
- Document de voyage des équipages de trains et de locomotives

ANNEXE 2

Liste des documents valides soumis au régime d'exemption de visa pour les ressortissants de la République libanaise qui se rendent en Turquie :

- Passeport diplomatique
- Passeport officiel
- Passeport ordinaire
- Document de voyage de marin
- Document de voyage des équipages d'avions
- Document de voyage des équipages de trains et de locomotives